**مشروع**

**كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**

**فـي افتتاح**

"المؤتمر رفيع المستوى بمناسبة الذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥"

**4 نوفمبر ٢٠٢٠**
**عبر المنصة الرقمية**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

- **سعادة الدكتورة/ مهريناز العوضي – مديرة مركز المرأة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).**
- **سعادة السيدة/ سوزان ميخائيل الدهجان- المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة**
- **سعادة السيدة / مريم صفير- مديرة معهد الدراسات النسائية في العالم العربي- الجامعة اللبنانية الأمريكية.**
-

**السيدات و السادة الحضور من ممثلي الدول الأعضاء والسادة الخبراء وممثلي المنظمات الإقليمية المعنية،**

بداية أود أن أشيد بالجهود والتعاون المستمر والمثمر بين جامعة الدول العربية وشركاؤنا من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأعرب عن سعادتي بالمشاركة في هذا الاجماع استكمالاً لما بدأناه في نوفمبر من العام الماضي بإطلاق المشروع الإقليمي المشترك "**نحو تجديد الالتزام مع أجندة المرأة والأمن والسلام في المنطقة العربية**" بالمملكة الأردنية الهاشمية.

**السيدات والسادة**

تتفق الأدبيات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي على أن المرأة تواجه أشكالاً متعددة من المعاناة خلال النزاعات المسلحة منها ما هو اجتماعي نتيجة لعمليات النزوح والهجرة والتفكك الأسري، ومنها ما هو اقتصادي نظراً لارتباط الحروب بالفقر والبطالة خاصة في حالة فقدان الزوج أو المعيل. كما تمتد هذه الآثار أيضاً لتشمل آثاراً نفسية وجسدية نتيجة ما تتعرض له المرأة من عنف وتعذيب واستغلال واغتصاب في بعض النزاعات. وفي السياق العربي، واجهت المرأة العربية في السنوات الأخيرة معاناة كبيرة في ظل ما تشهده بعض بلادنا العربية من نزاعات مسلحة.

وقد هدف قرار مجلس الأمن الهام (١٣٢٥) لعام (٢٠٠٠) إلى إصلاح هذا الخلل وحث الدول على زيادة تمثيل المرأة في المؤسسات الوطنية والإقليمية وآليات منع

نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. كما تبع ذلك العديد من القرارات التي هدفت جميعها إلى حماية المرأة خلال النزاع وتعزيز الدور الذي تقوم به بعد انتهاءه. واليوم نجتمع بمناسبة الذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وقد قطعت دولنا العربية بالفعل خطوات هامة في تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والأمن والسلام.

كذلك قامت جامعة الدول العربية من جانبها بمجهودات كثيرة لتعزيز دور المرأة وحمايتها منذ إنشاء لجنة المرأة العربية عام ١٩٧١، وإعداد الإستراتيجية الإقليمية وخطة العمل التنفيذية المعنونة " حماية المرأة العربي: الأمن والسلام"، وأيضاً إنشاء لجنة طوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة بالمنطقة العربية والتي تجتمع عند تفاقم الأحداث ضد النساء في مناطق النزاعات في المنطقة العربية، وتتكون عضويتها من الدول الأعضاء وأصحاب الخبرة المتخصصين في مجال حماية المرأة أثناء النزاعات المسلحة على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي مارس ٢٠٢٠، تم اعتماد إنشاء الشبكة العربية لوسيطات السلام" وإطلاقها على المستوى الإقليمي والدولي كأحد آليات لجنة المرأة العربية بموجب قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية ١٥٣، قرار رقم ٨٥١٩. لتأسيس الشبكة العربية لوسيطات السلام التي تسعى إلى تعزيز مشاركة النساء في عمليات الوساطة. وسيلقي عرض الأمانة العامة الضوء بشكل مفصل على تلك المحطات الرئيسية في مسيرة دعم تنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام.

**الحضور الكريم،**

يأتي احتفالنا بمرور ٢٠ عاماً على القرار ١٣٢٥ في ظل تطورات عصيبة تشهدها منطقتنا استمرت لسنوات عده، واجهت خلالها المرأة العربية صنوفا من المعاناة، وحاولت قدر طاقتها أن تقاوم وتقوم بدور فاعل في عمليات التفاوض

والوساطه والحماية ، كما واصلت النساء ضغوطهن لإصدار تشريعات تسبغ المزيد من الحماية للنساء والفتيات والأطفال. وقد أدى ذلك إلى صدور إصلاح تشريعي تضمن تجريما لبعض ممارسات العنف التي لم تكن مجرمة، وتشديدا لعقوبات المنزلة على بعض تلك الممارسات، كما هو الحال بالنسبة للتحرش وتزويج القاصرات. وقد أثمر الضغط الذي مارسته النساء في الساحة التشريعية والسياسية ثمارا واضحة على مستوى توسيع نطاق الحماية وتعزيزها كما وكيفا. وكنتيجة لجهود النساء المجتمعية، صاغت بلدان عربية، مثل لبنان، استراتيجيات للوقاية من التطرف، ودمجت منظار النوع الاجتماعي في هذه الاستراتيجيات دمجا واسع النطاق. كما أصدر عدد لا بأس به من البلدان العربية خطة العمل الوطنية تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٠٠٠. وهذا يشمل فلسطين والعراق والأردن تونس ولبنان.

ومع ترقب منطقتنا لانتهاء هذه المرحلة الصعبة والانتقال لمرحلة ما بعد النزاع، نري ضرورة تخطي فكرة استصدار قرارات دولية جديدة تدعم دور المرأة، والتركيز على عدة محاور منها الاستمرار في عملية الدمج والتأسيس على المستوى الوطنى، ومنح النساء دور أكبر في نظم الإنذار المبكر ومنع الحروب. كما يجب اشراك النساء في عمليات السلام، وبناء السلام، وإعادة الإعمار والمراحل الانتقالية التي تشهدها هذه المجتمعات في فترات ما بعد الصراعات.

**السيدات والسادة،،**

و إضافة إلى تلك التحديات السابق ذكرها، لا شك في أن تداعيات انتشار فيروس كورونا عالمياً هو وضع قلما يتكرر في تاريخ البشرية، وبالرغم أنه من الناحية الطبية تعد أعداد النساء المصابات بفيروس كورونا أقل من أعداد الرجال المصابين، إلا أن الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الفيروس والمصاحبة لعدد من التغيرات في

شكل الحياة اليومية طالت النساء بشكل سلبي ويتفاقم يوميا، وهو ما أدى إلى تغير نمط الحياة اليومية. وتتفاقم حدة المشكلات في هذه الأوقات الاستثنائية و تتعمق الفجوة بين الجنسين، ويرجع ذلك نتيجة الآثار المترتبة على النساء وخاصة خلال الظروف الصعبة من حروب أو كوارث طبيعية التي يمر بها المجتمع لكونهن الحلقة الأكثر ضعفاً في المجتمع، فيصبحن أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية لانخراط عدد كبير من النساء في العمالة غير المنظمة، وازدياد معدل العنف المنزلي الموجه ضدهن، وتضاعف الأعباء المنزلية ورعاية الأطفال وكبار السن، كما تزداد صعوبة الأحوال المعيشية للنساء في مخيمات اللاجئين واللاتى يمثلن فيها النسبة الأكبر من العدد الإجمالى للاجئين.

وفي ظل لك الظروف ارتأت الأمانة العامة أهمية مناقشة سبل التخفيف من حدة الآثار السلبية لانتشار وباء كوفيد-١٩ على المرأة والفتاه مع صناع القرار في الدول العربية، فقامت بعقد "الاجتماع الوزاري الاستثنائي عبر المنصة الرقمية لبحث "آثار فيروس كوفيد-١٩ على النساء والفتيات" في يونيو ٢٠٢٠ ، وقد خرجنا بعدد من التوصيات الهامة و التي اعتمدها السيدات والسادة الوزراء بعد إدخال ملاحظات الدول الأعضاء عليها، فخرجنا بخريطة طريق ترشدنا لتخطي هذه الأزمة ونسعد بمشاركتها مع شركائنا.

**الحضور الكريم ،،**

استكمالًا لهذه الجهود، فإننا نسعد بالشراكة مع الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمضاعفة الجهود المبذولة لتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام في المنطقة العربية، ولتشجيع استمرار الجهود المشتركة في هذا المجال، متمنية أن تكلل كافة خطواته بالتوفيق والنجاح.

**شكراً جزيلاً،**